ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assis.Teach. ISRAA NOORI GHULAM

Ministry of Education / Wasit Education Directorate

Email: fatmtnwry19@gmail.com

Keywords:

House of Lords, American Colonies, George III, Whig, Tory.

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 2.July.2022

Accepted 25.July.2022

Published 1.Aug.2022

The roles of the conflict between the three powers in Britain During the reign of King George III (1760-1820)

A B S T R A C T

During its recent history, Britain witnessed constitutional and political developments as a result of the rotation of the throne between different families, the development of parliamentary life, the transformation of the historic House of Lords into two competing chambers since the thirteenth century (Lords and Commons), and the entry of a new party into the arena of continuous debate between these parties, which is the government that started the organized work. Since the reign of George I, who came from Germany in the year 1714, who did not master the English language, and during the reign of his grandson, George III, serious transformations began from the conflict of these multiple parties related to his determination to seize power and powers again in favor of the throne, a bitter struggle that took dangerous paths of conspiracy and fall And the weakening of each authority of the other authorities, and it ended with two important events, perhaps the biggest negative and darkest points in British history, namely the cunning killing of the king and the defeat of the British army, the war against the colonies in the New World. This research attempts to follow up the images of this conflict and the most prominent political transformations that took place during its era.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol48.Iss3.3175

أدوار الصراع بين السلطات الثلاث في بريطانيا خلال حكم الملك جورج الثالث (1760–1820)

م.م. اسراء نوري غلام

وزارة التربية /مديرية تربية واسط

الملخص:

شهدت بريطانيا خلال تاريخها الحديث تطورات دستورية وسياسية نتيجة تداول العرش بين الأسر المختلفة وتطور الحياة البرلمانية وتحول مجلس اللوردات التاريخي الى مجلسين متنافسين منذ القرن الثالث عشر (اللوردات والعموم)، ودخول طرف جديد الى ساحة السجال المتواصل بين هذه الاطراف، وهو الحكومة التي بدأت العمل المنظم منذ عهد جورج الأول القادم من المانيا في العام 1714 والذي لم يكن يتقن اللغة الانكليزية، وخلال عهد حفيده جورج الثالث بدأت تحولات خطيرة من صراع هذه الاطراف المتعددة تتعلق بعزمه على انتزاع السلطة والصلاحيات من جديد لصالح العرش، وهو صراع مرير اتخذ مسارات خطيرة من التآمر والتسقيط واضعاف كل سلطة للسلطات الاخرى، وانتهت بحدثين مثّلا اكبر النقاط سلبية وقتامة في التاريخ البريطاني هما مقتل الملك بطريقة ماكرة وهزيمة الجيش البريطاني الحرب ضد

المستعمرات في العالم الجديد. هذا البحث يحاول متابعة صور هذا الصراع وابرز التحولات السياسية التي تحققت في عهده.

الكلمات المفتاحية: مجلس اللوردات، المستعمرات الامريكية، جورج الثالث، الويك، التوري .

نقلت صحف بريطانية في العام 2017 قرار القصر الملكي البريطاني، للمرة الأولى، كشف النقاب عن 33 ألف وثيقة عن عهد الملك جورج الثالث (1760– 1820) الذي لقب بالمضطرب عقليا (*حنوش، 2017*)، أهم هذه الوثائق مسودة خطاب التنحي التي كتبها الملك جورج الثالث بخط يده (ولم يرسلها أبدا) وهي تمتلئ بالبقع والشطب والتصحيحات، كتبت خلال الأزمة السياسية في آذار 1783 في نهاية حرب الاستقلال الأميركية، وجاء فيه: "**لذا عقدت العزم على التخلي عن تاجي وكل السلطات المتعلقة بي لأمير ويلز أكبر أبنائي والوريث الشرعي**". كما قال: "**أميركا باتت ضائعة وهل ممكن أن نستردها بعدما ضاعت منا؟**"، واحتوت الوثائق على أدلة اضطراب الملك النفسية، اذ هدد في كتاباته أنه ستنتابه حالة من «الجنون» إن لم يحصل على مراده، وكانت زوجته الألمانية الملكة صوفيا تشارلوت (Sophia Charlotte Mecklenburg-Strelitz)(1744–1818/1761–1818) على علم بحالة زوجها، واعتقدت أن الاستحمام المتكرر سيشفي جورج، وتتضمن الوثائق عددا هائلا من الرسائل بين الملك والحكومة وبها ملاحظات تفصيلية عن الحرب في أميركا. يذكر أن الملك جورج الثالث أطول الملوك جلوسا على العرش في بريطانيا، وقد عانى من مشكلات صحية في المدة الأخيرة من حياته. لاسيما بين عامي 1788 و1789، وعاودت النوبات لتضعفه عام 1801. بعدها، تدهورت حالته النفسية والعقلية وبات «مختلا» وغير قادر على حكم البلاد، لذلك تسلم ابنه الأكبر الحكم عام 1811، وهو ما تم توثيقه في فيلم (Madness of king George) أو (جنون الملك جورج) الذي تم إنتاجه عام 1994، وحاز على عدد من الجوائز (https://www.youtube.com/watch?v=BHNSAK8d3qc). وعالجت دراسة حديثة (*طالب الوائلي، 2011، ص92–109*) أوضاع الملك جورج الثالث الصحية، فخلصت بعد سرد معلومات عن تحاليل طبية اجراها فريق طبي من جامعة كنت البريطانية على جثمانه، ونقلتها مجلة (The Lancet) الطبية العالمية، إلى وجود كميات كبيرة من مادة الزرنيخ السامة في شعر الملك (*يراجع ملخص البحث:*
https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(05)66991-7/fulltext#article_upsell

ما يعني ايضا ان حاشية الملك تعمدت قتله بواسطة الدواء، انطلاقا من صراع عنيف خاضه الملك ضد البرلمان والحاشية والحكومات المتعاقبة على حد سواء. وهو امر يستلزم دراسة طبيعة العلاقة بين الملك وهذه السلطات.

اقترن النظام البرلماني البريطاني منذ نشوئه بصراعٍ محتدم بين ملوك إنكلترا وبرلمانييها, وعبر الزمن تحول ذلك الصراع واسقاطاته المختلفة إلى محك مهم لصياغة قوانين بريطانيا وبلورة مواقفها ازاء قضايا داخلية وخارجية لامتناهية، ليغدو ذلك الصراع حيوياً لتطوير مؤسسة عرش بريطانيا وبرلمانها، والحقيقة أن هذا الأمر أصبح معادلة قطبيها الملك وبرلمانه ونتاجها تطور بريطانيا قانونياً ودستورياً عبر الزمن، لذا كان كل ملك يتسنم عرش بريطانيا يصبح جزءاً من هذه المعادلة شاء أم أبى، مع استثناء تمثل بتغاير شدة الصراع على وفق شخصية الملك ورؤاه والظروف الداخلية والخارجية المحيطة به، وإذن فالصراع استمر عبر الزمن بوتائر مختلفة. لكن ومنذ الرابع من نيسان 1721 دخل معادلة الصراع ركن ثالث تمثل بالحكومة ليتحول الصراع الثنائي إلى ثلاثي الأركان (العرش، البرلمان، الحكومة)، وهو التاريخ الذي تشكلت فيه أول حكومة برئاسة وزير الخزانة السير روبرت والبول Robert Walpole (1676–1745)، وبقدر تعلق الأمر بمحور دراستنا فإن الملك جورج الثالث (1760–1820) خضع لقاعدة الشد والجذب مع برلمانه أو حكوماته المتعاقبة (17 حكومة) (*يراجع: الملحق رقم (1)*)، طوال سني حكمه التي انتهت عمليا في سنة 1810 حين أصبح ابنه الاكبر جورج أمير ويلز (الملك جورج الرابع فيما بعد) (1762–1830/ 1820–1830) وصيا على العرش[1]، اما التطورات الداخلية

والخارجية فمثلت مضامير ذلك الصراع الذي ما فتئ أطرافه الثلاثة يسعون لكسب اكبر قدر من الصلاحيات على وفق قانون تشريعي يقره ممثلو الشعب. ومثل اقتران ذلك الأمر مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها بريطانيا ليقحم الحياة البرلمانية البريطانية في مرحلة جديدة.

ومن هذا المنطلق جاءت أهمية هذه الدراسة: "ادوار الصراع بين السلطات الثلاث في بريطانيا خلال حكم الملك جورج الثالث 1760–1820"، بوصفه موضوعاً جديراً بالبحث، يتتبع طبيعة التطورات التي شهدتها تلك المرحلة المهمة من تاريخ بريطانيا، من خلال مبحثين يتناول المبحث الأول جورج الثالث منذ توليه العرش معرجين على سياسته وابرز المشاكل التي واجهته في بداية حكمة كالمشكلة المالية والثورة الامريكية وتوضيح انعكاساتها على علاقة الملك بالبرلمان البريطاني، في حين تطرق المبحث الثاني الى تأثير الثورة الفرنسية على التطور البرلماني, وما افرزه ذلك من اصلاحات أقرت في عهد الملك جورج الثالث, مبرزين موقف الحكومة منها وكيف آلت الامور لإقرارها.

أولا. جورج الثالث وتوليه العرش: ولد جورج وليم فريدريك في 4 حزيران 1738 في لندن, وهو حفيد الملك جورج الثاني (George II (Augustus)) (1683–1760/ 1727–1760)، والابن البكر لفريدريك أمير ويلز (1707–1751) وأوغستا ساكس–غوتا (1719–1772)، وولد جورج قبل شهرين من أوان ولادته، فعُمدَ في اليوم نفسه من لدن (توماس سيكر)، الذي كان عميد سانت جيمس وأسقف أوكسفورد (*Ayling, 1972, P. 32.*).

توفي والد جورج الثالث في (1751) بصورة غير متوقعة جراء اصابة في الرئة (يعتقد أنه اصيب بكرة غولف)، فأصبح ابنه جورج وريثا للعرش البريطاني, وملك بريطانيا العظمى ابتداء من 25 تشرين الاول 1760 حتى 29 كانون الثاني 1820، وهو العاهل البريطاني الثالث من بيت هانوفر، وعلى عكس اسلافه فقد ولد في بريطانيا، واتقن الإنجليزية كأول ملك من ال هانوفر، مع أنه لم يزر هانوفر اطلاقا في حياته, ويعد حكمه أطول من أي ملك بريطاني آخر سبقه، إذ تميز عهده بسلسلة من الصراعات العسكرية من اجل املاكه، سواء في أوروبا، أو أماكن أبعد من ذلك في أفريقيا والأمريكيتين وآسيا، ففي أوائل عهده هَزمت بريطانيا العظمى فرنسا في حرب السنوات السبع (1754–1763)، لتصبح القوة الأوروبية المهيمنة في أمريكا الشمالية والهند. ومع ذلك، فإن العديد من المستعمرات البريطانية الأمريكية قد فقدت في حرب الاستقلال الأمريكية (1776–1783). ثم شارك في حروب أخرى ضد فرنسا النابليونية من 1793 انتهت بهزيمة نابليون في معركة واترلو عام 1815 .*(Hibbert, 1999, P. 396)*.

أما عن سياسة الملك جورج الثالث، فقد كان هدفه تحجيم سلطة البرلمان والاحزاب فعمد من خلال تشجيع الخلافات بين الاحزاب والاعتماد على الرشوة في تنصيب حكومة موالية له من اجل استرجاع الحكم المطلق، وهذا ما جعلة يقرب اليمينيين من خلال تكليفهم بتشكيل الوزارة، وبالتالي تجنب الاعتماد على الأحزاب السياسية الاخرى، وبالذات حزب التوري. وشهدت السنوات العشر الأولى من حكمه تناوب سبعة رؤساء وزارة

(*Baer, http://www.encyclopediavirginia.org/ george iii 1738-1820*) ،

فعرفت هذه المدة باسم (عقد عدم الاستقرار الوزاري), وهو امر اختلف مع الاعوام (1721–1742 و 1754–1760) المستقرة، فأدت سنوات عدم الاستقرار إلى مشاكل كبيرة، وان التغيرات السريعة في الحكومات خلقت التردد والأخطاء ونقاط الضعف لاسيما تجاه المستعمرات في أمريكا، اذ لم تكن هناك سياسة حكومية متسقة للمستعمرات، الأمر الذي ساعد في نهاية المطاف في اندلاع حرب الاستقلال .*(Trevelyanm, 1912, Vol. I, P. 5)*. وهكذا انتجت السنوات الأولى من حكم جورج الثالث (عن غير قصد)، السياسة الحزبية الحديثة، حين شجع الملك جورج الثالث تشكيل ما يسمى (أصدقاء الملك) (King's friends) ليعتمد عليهم بعيداً عن البرلمان والوزارة، وتزامنت سياسة جورج الثالث مع مشاكل كبيرة متمثلة بالحروب الخارجية القت بظلالها على الاوضاع الداخلية, اذ ان اول المشاكل التي واجهت جورج الثالث هي المشاكل المالية التي جاءت على خلفية حرب السنوات السبع[2].

ثانياً. المشاكل المالية:

كانت الحكومة البريطانية قد اقترضت مبالغ ضخمة من المال لتمويل صراعها في حرب السنوات السبع، الأمر الذي أثار الانزعاج بين البريطانيين حول مستوى غير مسبوق من الدين الحكومي. الامر الذي دفع، دوق نيوكاسل الوزارة اليمينية 1757– 1762 الى الاستقالة. ثم عين جورج الثالث صديقه ومعلمه السابق جون ستيوارت[3] (John Stewart) (1713 –1792) رئيسا للوزراء في عام 1762 بسبب النفوذ الذي كان على تلميذه جورج الثالث، ومن المتوقع أن يرتفع ستيوارت بسرعة إلى السلطة. وانتصرت أول حكومة عينها الملك بالحرب، ولكن بتكلفة مالية وسياسية عالية, إذ كان ستيوارت، يسعى للحصول على دعم الحزب المنافس لوزارة اليميني، من اجل المساهمة في تحقيق هدفه في القضاء على الصراع السياسي من لدن الأحزاب السياسية *(Peter and Thomas, 2002, P. 80).*)، فأدى هذا التطور إلى زيادة عدم الاستقرار الوزاري، الذي تفاقم عندما تولى جورج الثالث العرش في 1760، لكن خططه في ادارة الوزراء تعرضت لانتقادات كبيرة خصوصاً عندما اقترح ستيوارت ضريبة عصير التفاح المثيرة للجدل التي أنتجت العداء في المناطق المنتجة لعصير التفاح مما دفعه للاستقالة بعد سنة من تنصيبه.

(The Age of George III, http://www.historyhome.co.uk/c-eight/constitu/min-inst.htm) .

ثالثاً. أثر قرارات البرلمان البريطاني على المستعمرات الامريكية:

اقترن ذكر الملك جورج الثالث بفقدان المستعمرات الأميركية, وكثيراً ما عُدَ مسؤولاً عن فقدان امبراطوريته لمستعمراتها في امريكا. (وهو أمر يدحضه الواقع) ذلك ان جورج الثالث حاول جاهداً حتى النهاية الحفاظ على المستعمرات، لكن البرلمان كان له دور كبير في خسارتها بتشريعه عدة قوانين (مثل قانون الطوابع لسنة 1765 وقوانين تاونسند عام 1767 على الشاي والورق وغيرها من المنتجات، التي أدت إلى حرب الاستقلال الامريكية.

نُصب جورج غرينفيل[4] (George Grenville) (1712–1770) رئيساً للوزراء بعد استقالة ستيوارت, وقد واجه العديد من الصعوبات خلال وزارته. وكان مسؤولا عن بداية الصراع مع المستوطنين الأميركيين اذ قدم قانون الدمغة (الطوابع) في عام (1765). كضريبة على المواد المطبوعة المستخدمة في المستعمرات وكان من المفترض المساعدة في تعويض تكلفة الحرب والحفاظ على السلام في أعقابها. لكن اختلف غرينفيل والملك على العديد من القضايا، بما في ذلك السياسة تجاه المستعمرات الأمريكية ومحاكمة تشارلس جيمس فوكس[5] (Charles James Fox) (1749 – 1806)، وهو عضو في البرلمان تطاول مرارا على الملك في صحيفته، وهذا ما جعل غرينفيل يستقيل من السلطة في 1765 بعد ان اظهر الملك رغبته في ذلك, وقد أعطيت رئاسة الوزراء الى تشارلز واطسون *(Brooke, 1972, P. 149)*.

اعتقد الملك اعتقادا راسخا بأهمية اختيار رؤساء وزراء بلده، وكان يسمح لحكومته بصياغة السياسة؛ وكان يقدم المشورة لهم على أن يكون حازما وحاسما. لكن جورج الثالث كان مترددا بشأن عاصفة سياسية نجمت عن قانون الطوابع. في المستعمرات الأمريكية، إذ قدمت التماساً، ثم أرسلت احتجاجا على تشريعات البرلمان في عام (1765). وهذا ما جعل الملك يسعى لتعديل القانون او إلغائه كليا، وسرعان ما الغاه رغم استياء برلمانيي بلاده، فابتهج سكان المستعمرات لسماع تلك الأخبار، حتى اقاموا تمثال للملك في حديقة مدينة نيويورك، ثم عين الملك عام (1766) وليام بت (الكبير)، وهو ناقد على الضرائب البريطانية التي فرضت على المستعمرات الأمريكية، إلا أن المشكلة الأمريكية كانت لا تلوح في الأفق حتى الآن، ولم تخطر على بال الساسة البريطانيين. ويبدو أن وليم بت اخفق في تحقيق أهداف جورج الثالث. حتى أن شعبيته انهارت تماماً في مجلس العموم، فعانى بت انهياراً عصبياً عكس مدى توتر علاقة الملك بمجلس العموم. وهو ما يمكن عده نقطة تحول في سياسة الملك. فقبل عام 1767 افتقد جورج الثالث لرؤية سياسية واضحة وعول على كسب شخصيات سياسية مؤثرة. لكن بعد وزارة بت أصبح الملك أكثر حنكة وإدراكاً للأمور السياسية، وكانت الأزمة الأمريكية

المضمار الذي قرر الملك الانطلاق منه لإثبات جدارته، تزامناً مع اصدار مستشار وزير المالية تشارلز تاونسند قانون الايرادات عام 1767، الذي فرض ضرائب على السلع المستوردة من شركة الهند الشرقية البريطانية لاسيما الشاي، فقاطعت المستعمرات الأمريكية السلع التجارية المشمولة بقانون تاونسند. ما دفع رئيس وزراء بريطانيا الدوق غرافتون (3rd Duke of Grafton) أو (Augustus Henry FitzRoy)[6] (1735–1811) لاقتراح إلغاء قوانين تاونسند، لكن الملك رفض ذلك مبيناً أنه: **"لن يكون مناسبا"**، وشجع مجلس الوزراء على رفض هذا الاقتراح *(Watson, 1960, P. 88)*.

قرر الملك جورج الثالث في عام (1770) اسناد منصب رئاسة الوزراء الى فريدريك نورث، ويبدو أن علاقتهما المتميزة كانت وراء استمرار نورث في منصبه أكثر من اثني عشر عاما، حدثت اثنائها تطورات كثيرة منها قضية ويلكس وأزمة الفوكلاند مع اسبانيا. واللافت أنه فيما يتعلق بأزمة المستمرات الأمريكية تبنى نورث سياسة سلفه ففضل إلغاء كامل لقرارات تاونسند، لكن البرلمان تشدد تجاه المستعمرات الامريكية بإصدار قانون الشاي في عام 1773، مما أدى إلى مزيد من تصلب المعارضة البرلمانية بشأن حل وسط مع المستوطنين الأمريكيين، وتم إصدار سلسلة قوانين قسرية دعمها الملك لكسر تصلب سكان المستعمرات لاسيما بعد تعنت (الكونغرس القاري الأولى)، ورفضه تشريع البرلمان البريطاني قوانين خاصة بالمستعمرات، ولذا وجه جورج الثالث خطاباً الى إلى نورث في 1774. جاء فيه: **"المستعمرات إما أن توافق أو تجبر، وأنا لا ارغب في اتباع تدابير أشد، ولكن يجب علينا ألا نتراجع"**.*(Watson, 1960, PP. 183–184)*.

ويعتقد بعض المؤرخين أن الملك كان غير قادر على إدراك تأثير سياسته بعد تأييده قرارات البرلمان, على مستقبل سلطته على المستعمرات في امريكا. إذ كان جورج الثالث يعتقد طوال الثورة الأمريكية أن **"أغلبية الشعب الأمريكي"** أراد أن يكونوا رعايا بريطانيين. وقال انه يقبل في نهاية المطاف سياسة أكثر تصالحية مع المستعمرات التي قدمت عائدات للشؤون المدنية و العسكرية من الضرائب البريطانية. ولكن بعد اندلاع الصراع المسلح في معارك ليكسينغتون وكونكورد، دخل جورج الثالث في مناقشات مع مجلس الوزراء لدراسة استراتيجية الصراع مع المستعمرات, ولعب دورا حاسما في تشجيع نورث للبقاء في منصبه بعد ان اظهر رغبته مرارا وتكرارا على الاستقالة. في تموز 1775، ارسل (الكونغرس القاري الثاني) ما يعرف ب (عريضة غصن الزيتون)، طالبو فيه جورج الثالث تمثيلهم في البرلمان نيابة عن سكان المستعمرات. رفض الملك تلقي العريضة وفي آب أعلن أن الأمريكيين متمردين على الملك. وبعد إعلان جورج الثالث هذا, ادرك المستعمرين أن عدوهم لم يكن البرلمان أو الوزارة بل هو الملك، وعندما أصدر الكونجرس إعلان الاستقلال في عام 1776، اتهمت الوثيقة جورج الثالث بانتهاك حقوق المستعمرين، ووصفته بانه: "غير لائقين ليكون حاكماً لشعب حر"*(Baer, op. cit)*.

كتب الملك لنورث عام 1777 قائلاً: **"ان التساهل الكبير جدا في هذا البلد زاد فخرهم وشجعهم على التمرد"**، وهو موقف يعكس عدم رغبته في تقديم تنازلات وعدم القدرة على رؤية الأشياء من وجهة نظر اخرى. وكان يعتقد بشدة أنه إذا جزء من الإمبراطورية خرج عن سلطته فإن العدوى ستنتقل لبقية المستعمرات دون شك، إذا فشل في اتخاذ موقف قوي ضد الأمريكيين, فأن هذا من شأنه أن يضعف بريطانيا في عيون المنافسين. دخلت بريطانيا حرباً ضروساً لكنها انهزمت في نهاية المطاف, بعد استسلامهم في معارك ساراتوجا خصوصاً بعد ان تدخلت فرنسا واسبانيا الحرب لجانب أمريكا. وهذا ما دفع مناقشات ساخنة في البرلمان حول ما اذا كان زيادة قوام القوات في الخارج، ونقل القتال من الأرض إلى البحر، أو الانسحاب من الصراع تماما. الا ان جورج الثالث لا يزال يأمل في الفوز حتى بعد الهزيمة في يورك تاون في أكتوبر 1781. لكن مجلس العموم صوت لتعليق العمليات العسكرية في أمريكا الشمالية، وفقد اللورد نورث الثقة في مجلس العموم, فقدم استقالته في 20 مارس 1782*(Baer, op. cit)*. وبهذا فقدت بريطانيا مستعمراتها في امريكا نتيجة لسياسة خاطئة للبرلمان والملك على حد سواء.

رابعاً. الاصلاحات البرلمانية:

تباينت الآراء حول تأثير الثورة الفرنسية على الحياة النيابية في بريطانيا، فكان ادموند بيرك (Edmund Burke)[7] (1729–1797) الذي تزعم الجبهة المعادية للثورة الفرنسية داخل البرلمان البريطاني، منذ البداية اعلن رفضه ومعارضته للثورة، محذراً من الفوضى السيئة التي تشوش على الجانب الاخر من القنال الإنكليزي.

1. تأثير الثورة الفرنسية على الحياة النيابية في بريطانيا:

قرر ادموند بيرك بصورة صريحة فيما اذا نجح الفرنسيون، فأنهم سوف يؤسسون حكومة سيئة جدا ونوعاً سيئاً من الاستبداد. وفي لندن كان القس السياسي المحنك المنشق ريتشارد برايس، الذي اشتهر بهجومه على موقف الحكومة من حرب الاستقلال الأمريكية، اعلن دعمه للثورة الفرنسية إذ صرح: "**شكرا لله لان الشعب الفرنسي قد نهض من نومه محطماً قيوده وطالباً العدالة من مضطهديه**" *(Ayling, 1972, PP. 441–442)*.

ان بهجة المنشقين والراديكاليين قد اُدينت بقوة من قبل بيرك، ولكن التعاطف مع الثورة الفرنسية كان كبيرا, إذ تشكلت في بريطانيا عدة تنظيمات عمالية كانت تهدف الى الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية لتحسين أوضاعها، وخلال عام 1792 كانت "**معظم هذه التنظيمات تتبادل بحرية الخطابات مع النوادي الثورية في فرنسا، بدافع الحاجة لإيجاد تنسيق بين الطرفين كما انهم اظهروا في قضايا عدة تعاطفهم مع الفرنسيين بتبنيهم للنماذج الفرنسية وخاصة في مناقشاتهم**". كانت (جمعية لندن للمراسلة London Corresponding Society) من اكثر جمعيات الاصلاح اهتماما، والتي أسسها صانع احذية اسمه توماس هاردي (1752–1832)، رسميا في كانون الثاني 1792 كانت هذه الجمعية منظمة في اقسام وفروع تجتمع اسبوعيا، وتراسل الجمعيات المشابهة في المناطق خارج لندن، لأنها كانت مهتمة بتعبئة الرأي العام، وبالتأكيد فان أفكارها قد عارضت تماما تلك التي لدى بيرك. ولقد اكد هاردي وأصدقاؤه المصالح المتعارضة للأرستقراطية والديمقراطية، واعلن تضامن المصلحين البريطانيين مع الثوار الفرنسيين، وجعلوا انفسهم معنيين ليس فقط بالمسائل السياسية المتعلقة بالنظام الضريبي والتمثيل البرلماني، ولكن من خلال اتصالاتهم الخارجية، مع المسائل الاجتماعية، واعادة الارض المشاعة في القرية، وتخفيض ساعات العمل الطويلة في المدن الصناعية *(Tilly and Schweitzer, 1981, P. 11)*.

وقد عدّ تشارلس جيمس فوكس (1749–1806): "**سقوط الباستيل اكبر حدث وقع في تاريخ العالم وان مسودة الدستور الفرنسي الجديد هي صرح الحرية الهائل**"، وأيد فوكس الثورة الفرنسية وعارض تدخل بريطانيا في حروب الثورة الفرنسية، واعترض على اخماد الحريات المدنية في وقت الحرب، وكان الناطق البرلماني لعدة حركات إصلاحية. واعترض على تدخل بريطانيا ضد الثورة كونها الى جانب معارضة الفكر الحر فأنها ستكلف اموال طائلة, إذ ان إعلان الاستقلال الأميركي في نهاية الحرب واستسلام القوات البريطانية في عام 1782، يمكن أن يهدد عرش جورج الثالث ومع ذلك، فإن دفاع جورج قوي لما رآه من المصلحة الوطنية واحتمال نشوب حرب طويلة مع فرنسا الثورية له، إذا كانت آراءه أكثر شعبية من ذي قبل تجاه الوقوف ضد الثورة الفرنسية (*Ayling, 1972, pp. 122–133*).

2. الاصلاحات البرلمانية.

سعى البرلمان البريطاني الى ايجاد اكبر قدر من الاصلاحات في بريطانيا وبالذات في الناحية الاجتماعية وقد شهد عهد الملك جورج الثالث اصلاحات عديدة، اقرت بعد سلسة من المطالبات الحثيثة داخل البرلمان ومن اهمها الاصلاحات الخاصة بالرقيق، والكاثوليك.

أ. الغاء تجارة الرقيق:

ظهرت في بريطانيا العديد من الشخصيات والحركات التي طالبت بإلغاء تجارة الرقيق من ابرزها غرينفيل شارب (Greenville Sharp) (1765–1807) السياسي البارز الذي تمكن من الاستحصال على قانون بمنع تجارة الرقيق في الأراضي الانكليزية.(*Yonge, 1882, PP. 211–212*).

وكان غرينفيل واحدا من 12 رجلاً، شكلوا جمعية طالبت إلغاء تجارة الرقيق في عام 1787، وكان غرينفيل أول رئيس للجمعية. وكرس اهتمامه لهذه القضية، ومع ذلك، فقد ذهب أبعد من ذلك، بعد أن عبر عن طبيعة العبودية نفسها كانت شريرة وضد المبادئ الانسانية. كما انه خاض سلسلة من المعارك القانونية لمنع ارجاع العبيد الهاربين الى انكلترا بالقوة. إذ كثير من الرقيق هربوا من أسيادهم. ومع ذلك لم يتم التخلي عنهم، وكانوا عرضة للاستغلال في العمل المجاني و خطر استيلاء صيادي العبيد عليهم *(Bros. Ltd., 2009, PP. 24–26)*.

كما تم تشكيل لجنة طالبت بإلغاء تجارة الرقيق في عام 1783 تكونت من مجموعة من الإنجيليين البروتستانت الإنجليزية المتحالفة مع الكويكرز القديسين وهي (حركة دينية اصلاحية)، لتوحيد المعارضة في المطالبة بتحريم الرق وتجارة الرقيق. وكان القديسين منذ مدة طويلة تعتبر الرق عمل غير أخلاقي، وعدته آفة على البشرية. كما كانت تطالب بإلغاء عقوبة الاعدام *(فشر، 1970، ص426)*. وقبل 1807 كانت جماعات مناهضة للرق كبير من أعضائها في البرلمان البريطاني. في أوجها كانت تسيطر على 35–40 مقعدا. المعروفة باسم "القديسين"، ومن ابرز قاد التحالف الذين كانوا من النشطاء في مكافحة تجارة الرقيق، هو وليام ويلبرفورس (William Wilberforce) (1759 – 1833)[8]، الذي سعى الى الغاء تجارة الرقيق بكل جهوده، فإنه غالباً ما رأى معركته شخصية ضد الرق بأنها حملة صليبية مؤيدة من الله.

كما قدم كلاركسون في عام 1787 توضيح وثيقة للبرلمان بين فيها قسوة التجارة واساليبها الا انسانية,، وارفق معها مخطط لسفينة يصور من خلالها كيف يتم نقل الرقيق والطريقة القاسية التي تؤدي لموت الكثير منهم. وفي 28 تشرين الاول 1787، كتب ويلبرفورس في مذكراته: "**وضعت أمامي الله سبحانه وتعالى في مهمة قمع الاتجار بالرقيق وإصلاح الخلق**" *(Yonge, 1882, P. 313–316)*.

اما غرينفيل فانه كافح من أجل تمرير مشروع القانون في مجلس اللوردات، أما في مجلس العموم ترأس تشارلز جيمس فوكس، الذي توفي قبل أن يتلقى نبأ الموافقة الملكية على الغاء الرق. ولعبت أحداث أخرى أيضا دوراً في تمرير القانون. فبعد قانون الاتحاد الذي دخل 100 نائب ايرلندي في البرلمان، كان معظمهم يؤيدون إلغاء عقوبة الإعدام والغاء تجارة الرقيق. وبهذا تمت الموافقة على تقدم مشروع القانون إلى البرلمان لأول مرة في (كانون الثاني 1807). و عرض ع مجلس العموم في (10 شباط 1807) وفي (23 شباط 1807)، اقر القانون بعد عشرين عاما من النضال من بداية حملته، وكانت مكافأة ويلبرفورس وفريقه النصر. بعد تأييد ساحق من (283) عضواً مقابل (16) عضواً عارض القانون, بعد ان استمرت المناقشة عشر ساعات و في الاخير صوت البرلمان لصالح قانون الغاء وتحريم تجارة الرقيق. وتمت الموافقة الملكية في (25 آذار 1807). وعلى الرغم من ان الاجراءات الحكومية كانت صارمة تجاه تجارة الرقيق, الا ان التجارة استمرت بشكل سري, اذ تم محاكمة بعض التجار المتورطين بنقل الرقيق لبريطانيا في عام 1818 لكن بمرور الزمن انقرضت تجارة الرقيق في بريطانيا نهائياً (https://en.wikipedia.org/wiki/Slave_Trade_Act_1807).

ب. حرية الكاثوليك:

كان تحرر الكاثوليك (الإغاثة الكاثوليكية) خطوة عملية في بريطانيا العظمى وإيرلندا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر التي تمثل تقليل وإزالة العديد من القيود المفروضة على الكاثوليك التي أدخلها (قانون التماثل)، و كان هذا القانون يتمثل فرض العقوبات على من يمس تلك القوانين. ومنها التخلي عن السلطة الزمنية و الروحية للبابا. ولذلك فان من الاستحالة وضعت أعباء كبيرة على الروم الكاثوليك. اما في ايرلندا، فقد صدر قانون الإغاثة الأول الذي

صدر في 1778، ويسمى (قانون Papists)، ناقش هذا القانون اداء القسم نبذ وولاية القضائية المدنية البابا، فإنه يسمح للكاثوليك في التملك، وراثة الأرض، والانضمام إلى الجيش. ان ردة الفعل ضد هذا القانون أدى إلى أعمال شغب في اسكتلندا في (1779) وبعد ذلك أعمال شغب في لندن يوم 2 حزيران عام 1780. وعلى الرغم من المعارضة الا انه أعطيت المزيد من الإغاثة بموجب قانون صادر عام (1782) نص على السماح بإنشاء المدارس والاساقفة الكاثوليك. اعتمد قانون الإغاثة الكاثوليكية البريطاني عام (1791) واقر من قبل البرلمان الايرلندي في (1792–1793). وبموجب هذا الاعتراف بحقوق الكاثوليك بدأت في الوصول إلى العديد من المهن من الطبقة المتوسطة، التي كانت قد استبعدت منها، مثل مهنة المحاماة، والمحلفين الكبرى, والجامعات والرتب الدنيا من الجيش والقضاء (Wilding and Laundy, *1961, P. 266)*.

ج. تشريع قانون ضريبة الدخل:

كانت بريطانيا خلال عام 1798 مشتبكة في حرب ضروس مع كل من فرنسا وأسبانيا وهولندا، وكانت الخزينة الحكومية قد خوت، ولأجل إغناء الخزانة، قام وليم بت في 4 كانون الأول 1798، وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، بإلقاء خطبة مهمة على إسماع أعضاء مجلس العموم أرسى فيها الحجر الأساس لتشريع نظام ضريبة الدخل. اخبر وليم بت أعضاء المجلس بأن بريطانيا تحتاج الى تسعة وعشرين مليوناً من الجنيهات لسد نفقات السنة التالية، وان نظام الضرائب السائد لن يقدم للخزانة سوى ستة ملايين جنيه فقط. لذلك من الضروري البحث عن نظام جديد للضرائب يغذي خزينة الدولة، ولتجنب هذه الكارثة قال بأنه ينبغي تشريع نظام جديد للضريبة يخضع له كل فرع من فروع الدخول المهمة ينص النظام الذي اقترحه وليم بت على فرض ضريبة على كل دخل يتجاوز الستين جنيهاً في العام، بمقدار بنسين عن كل جنيه أضافي؛ على إن ترتفع بارتفاع الدخل السنوي حتى تبلغ شلنين عن كل باون أي بنسبة عشرة بالمائة من الدخل (اروى خالد, 2007, ص130).

لم يكن تشريع مثل هذه الضريبة ليمر بسلام، فقد علت صيحات الاحتجاج من كل جانب، من الأغنياء والتجار وأصحاب المصالح ورجال الأعمال في لندن وغيرها من مدن بريطانيا ووزعت النشرات التي تهاجم الضريبة الجديدة، ولكن دون جدوى، فقد تمكن وليم بت من إقناع مجلس العموم بضرورة الموافقة على المشروع، وبذلك صدر قانون ضريبة الدخل في 9 كانون الثاني 1799، والغي في العام نفسه نظام كان المجلس قد اقره للحصول على بعض الإعانات للمساهمة في مجهود الحرب البريطاني. كان نظام ضريبة الدخل الجديد غريباً ومعقداً بالنسبة للغالبية العظمى من الناس لذلك أصدرت الحكومة كراساً ليسهل مهمة فهم إحكامه على كل من يستطيع القراءة، كما سخر الكثيرون من رجال بريطانيا من هذه الضريبة حتى إن الصحف أخذت تتهكم بها وتنشر الصور الكاريكاتيرية وتوزعها لتظهر مدى ما تلحقه هذه الضريبة الجديدة من إرهاق على الفرد البريطاني على الرغم من الاعتراضات التي وجهت لقانون ضريبة الدخل، عدت هذه الضريبة من أكثر الضرائب عدالة ؛ فقد اعفي الفقراء منها، وفرضت على أنواع الدخول كافة، مهما اختلفت مصادرها سواء كانت تلك الدخول آتية من الأرض أم التجارة أم الإرباح، وأعطي القانون المتزوجين وذوي الأولاد سماحات خاصة، كما منح تخفيضات لمن كان دخله بين ستين ومائتي جنيه، فضلا عن أن صاحب الدخل كان يدفع الضريبة على شكل ستة أقساط في السنة، وإذا تخلف عن إعطاء المعلومات فانه يعرض نفسه لغرامة قدرها عشرون جنيهاً لم تجلب هذه الضريبة المبالغ التي كان وليم بت ينتظرها منها، فقد قدر مبلغ إيرادها بعشرة ملايين جنيه سنوياً، ولكن المعدل لمحصول ضريبة الدخل لم يتجاوز السبعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات. كان وليم بت يهدف من وراء هذه الضريبة، فضلاً عن غناء الخزانة الحكومية، إلى جعل نظام ضريبة الدخل يشمل كل دخل قادر على ان يساهم في تحمل أعباء نفقات الدولة، وكان مؤمناً انه بمثل هذا النظام سيصبح من الممكن تحقيق العدالة في توزيع المسؤوليات على القادرين على تحملها(اروى خالد, 2007, ص130–131).

د. اتحاد بريطانيا و ايرلندا:

لعل ابرز الاحداث الهامة المتعلقة بتطور البرلمان البريطاني في عهد جورج الثالث الطويل، اتحاد بريطانيا و ايرلندا تحت اسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا (United Kingdom of Great Britain and Ireland) ليتحد البرلمان الايرلندي مع البرلمان البريطاني في ويستمنستر؛ فقد جلبت الثورة الايرلندية عام 1798 قسرا انتباه الحكومة البريطانية وويليام بيت الأصغر، رئيس الوزراء البريطاني، الذي ادرك أن أفضل حل هو اتحاد البرلمان الايرلندي والبرلمانات البريطانية،، وكانت بيت، يعتقد من تعزيز العلاقة بين البلدين سيوفر فرص للتنمية الاقتصادية *("Act of Union", Encyclopaedia Britannica, 2010).*

ومرر مرسوم الاتحاد في مجلس العموم بواقع 149 مؤيداً ضد 24 معارضاً، ومجلس اللوردات بدون انقسام، وتم الموافقة من البرلمان البريطاني بشكل نهائي في24تموز1800، والبرلمان الايرلندي في 1اب1800 على ان يدخل مرسوم الاتحاد حيز التنفيذ في1كانون الثاني1801، والتأم اول برلمان للمملكة المتحدة في 22 كانون الثاني1801*(الموسوي, 2007, ص 30)*. وبموجب مرسوم الاتحاد يرسل البرلمان الايرلندي الى برلمان ويستمنستر ممثلين عنه، بواقع 32 عضوا الى مجلس اللوردات منهم 4 رؤساء اساقفة من البروتستانت لوردات روحانيين، 28 لوردا دنيويين، و100 عضو الى مجلس العموم،64 عضواً يمثلون المقاطعات، و35 عضواً يمثلون القصبات، عضو واحد يمثل جامعة دبلن منح الى كلية ترنتي Trinity College كلهم من البروتستانت لأن الكاثوليك لا يجوز لهم العضوية، ليرتفع عدد نوابه من 558 الى 658 عضواً *(الموسوي, 2007, ص 30)*.

هـ. القوانين الستة عام 1819:

تأثرت بريطانيا بأثار الحروب النابليونية وانعكس ذلك على الطبقة العامة التي اخذت تعاني من وطأة الرسوم وغلاء الاسعار، التي تسببت الحكومة في ارتفاعها بعد اصدارها قانون الغلال عام 1815م، الذي منع بموجبه تدفق المحاصيل الاجنبية حتى لا تهبط اسعار المحاصيل الانكليزية عن المستوى العالي الذي بلغته اثناء حروب نابليون لم يحقق قانون الغلال هدفه، فاتجهت الحكومة الى فرض رسوم كمركية عالية على الواردات، فانتشر التذمر بين الطبقات الفقيرة والمعدمة، مما دفعها الى المطالبة بإجراء اصلاح برلماني شامل يتم عن طريقه تعديل التمثيل النيابي على اساس الاقتراع العام وسرية الانتخابات وتجديد مجلس النواب في فترات متقاربة, وتصاعد الموقف وزاد عداء الشعب للبرلمان والحكومة، ومطالبتهم بانتخاب من يمثلهم، اذ تجلى ذلك عند انعقاد اجتماع حضره ما يزيد على (90.000) شخص اغلبهم من الفلاحين والمزارعين والعمال بضمنهم النساء والاطفال، في حقول سانت بيتر فيلدز (St. Peter's Field) خارج مانشستر، نوقشت فيه المظالم والمفاسد الحكومية، وسيطرة بعض الفئات على المناصب *(الهاشمي, 2006، ص35)*.

اغاظ ذلك الاجتماع اصحاب الامتيازات الذين كانوا يحتلون مناصب ادارية وحكومية رفيعة المستوى، اذ امروا بتفريق تلك الجموع بالقوة مما ادى الى مقتل احد عشر شخصا من بينهم امرأتين، وجرح ما يقارب اربعمائة شخص، فكانت تلك الحادثة من ابشع ما حدث خلال هذه المدة في بريطانيا والتي سميت بمذبحة (بيترلو) في اشارة او تشبيه بمعركة واترلو[9]، نظرا لما كان لها من وقع كبير في نفوس البريطانيين الذين تذمروا كثيراً بسبب تلك الحادثة، وتفاقم ذلك التذمر نتيجة لاتخاذ الحكومة خطوات صارمة وقاسية لمنع تكرار مثل هذا الامر، لاسيما بعد ان اكتشفت مؤامرة كانت تحاك ضد مجلس الوزراء، عرفت بمؤامرة كاتو (Kato)، التي دبرت في شارع كاتو، اذ تم اعتقال القائمين على تلك العملية، حيث كانوا يخططون لقتل الوزراء جميعهم اثناء تواجدهم في حفلة عشاء كانت مقامه لهم في البلاط الملكي، فاندفعت الحكومة بكل قوة الى القيام بعملية واسعة وقوية لتصفية كل الجماعات التي تشك فيها، او قد تشكل خطرا على الدولة وامنها، وفرضت سياسة قمعية قاسية على البلاد بصورة عامة *(الهاشمي، 2006، ص35)*.

ادت تصرفات الحكومة تلك الى اشاعة روح التذمر في نفوس الشعب، وعد حزب الويك حادثة بيترلو ليست بالعذر

الذي يبيح انتهاك حقوق الشعب، وطالبوا بإجراء تحقيق في الحادث، مؤكدين على ضرورة احترام مشاعر الناس، وعلى ان يكون لكل شخص حق في التصويت والتعبير عن رأيه، وان يكون له تمثيل نزيه في البرلمان يستطيع من خلاله الحصول على حقوقه وضمانها. لم تأبه الحكومة لتلك المطاليب، ولم تحاول تهدئة الموقف، بل قامت بتأجيجه من جديد نتيجة لإصدارها ما يعرف بالقوانين الستة عام 1819م، والتي كان لها الاثر العميق في نفوس الشعب البريطاني لما كان لها من دور في تقييد الحريات وفرض العقوبات الصارمة على المواطنين، اذ اكدت تلك القوانين على منع تدريب الاشخاص على استخدام السلاح، والتمارين والمسيرات العسكرية، واعتبار جميع الاجتماعات والتجمعات التي تعقد من اجل تدريب او تمرين عسكري دون تخويل قانوني اجتماعات محضورة، وان أي شخص يحضر أي اجتماع من هذا الشكل او يساعد شخص على الحضور، فانه سوف يعرض نفسه للنفي لمدة لا تتجاوز سبع سنوات، او يعاقب بالسجن لمدة عامين، وكذلك نصت تلك القوانين على مصادرة كافة الاسلحة والمعدات التي تشكل خطرا على السلامة العامة، واعتقال الاشخاص الذين يحملون اسلحة بصورة علنية، فضلاً عن عدم السماح لأي مرتكب لجريمة ما او جنحة بتأجيل موعد المحاكمة، اذ كان من الممكن لأي متهم بجريمة ما او جنح معين بتأجيل محاكمته، وكذلك عدم تجمع المدنيين أي العامة في مكان معين او في كنيسة او ابرشية لمناقشة المظالم والمفاسد الادارية في الدولة او من اجل تقديم شكوى او احتجاجات معينة، وصدر قانون جديد اضافة الى القوانين الستة، نص على منع تجمع اكثر من خمسة اشخاص في مكان ما، اذ تكون عقوبة ذلك السجن لمدة اثني عشر شهرا مع دفع غرامة مالية، يستثنى من ذلك التجمعات والاجتماعات التي يدعو لها حاكم المقاطعة او ممثل العرش او أي اجتماع رسمي اخر*(الهاشمي, 2006، ص35)*.

وفقا لتطور الاحداث بذلك الشكل اصدرت الحكومة قوانين اخرى نذكر منها: القانون الذي صنفت فيه أي شخص يقوم بتأجير منزل او مكان معين من اجل عقد الاجتماعات او التجمعات فيه، فاعتبرت ذلك المنزل او المكان يعد مكانا مخلا للأمن العام ويغرم الشخص الذي يقوم بأشغاله مبلغا قدره مائة جنيه استرليني، اضافة الى ذلك فقد قيدت الصحافة، اذ فرضت رقابة صارمة على المنشورات والملصقات والمطبوعات وان أي شخص تثبت بحوزته تلك المنشورات او الملصقات فسوف تتم مصادرتها، ويغرم ذلك الشخص مائة جنيه استرليني جلبت تلك القوانين اضافة الى سوء الاوضاع وترديها بشكل يميز طبقة على طبقة، وفئة على فئة اخرى، السخط العام، والمطالبة بضرورة اجراء اصلاحات عامة في البرلمان من شأنها ان تحفظ حقوق الطبقات العامة وتوصل صوتهم بصورة مستمرة، وتمخض عن ذلك التذمر، التأكيد على ضرورة اجراء اصلاحات مالية شاملة في البلاد وانصاف طبقة المزارعين والعمال وباقي فئات الشعب، التي كانت دائما تنادي بالإصلاح البرلماني، على اساس انه سوف يمهد الطريق لتغيير حقيقي في النظام الحكومي في بريطانيا، وطالبوا بإجراء تغيير في الدستور البريطاني، ينصفون عن طريقه ويحصلون من خلاله على حقوقهم عن طريق انتخاب من يمثلهم بصدق ونزاهة، وايصال صوتهم بصورة صادقة وصريحة *(الهاشمي, 2006، ص36)*.

و. مراسيم إنصاف العمال وتنظيم العمل:

أما من جهة عمال المصانع والسكان الجدد للمدن الصناعية, فقد خلقوا مشكلات جديدة بلغت حدا من التعقيد, فقد سمح بنمو مناطق فسيحة من الأحياء القذرة العفنة. في حين تمكن بعض أرباب الصناعة من جمع ثروات كبيرة في فترة وجيزة من ربوات المهاجرين زهيدي الأجور. اذ ادت الاوضاع المزرية للعمال الى المطالبة بإنصاف هذه الطبقة المعدومة, لذا نشأت حركة نقابية استهدفت تنظيم العمال والدفاع عن حقوقهم لاسيما في مجال صناعة النسيج والصناعات الحديدية والتعدينية واستخراج الفحم, التي طالبت بحقوق العمال الذين يهلكون في تلك المعامل. وكان من بين جميع المظاهر المحزنة للحياة البريطانية في المصانع, أسوأها وأمقتها هو استغلال الأطفال الصغار استغلالا قاسيا خاليا من الرحمة, وعلى اثر ذلك بدأ دعاة الاصلاح الاجتماعي والبرلماني تتعالى اصواتهم بالإصلاح فصدرت في عام 1802 قرارات تحدد ساعات العمل وظروفه للأطفال *(الوائلي, 2011, ص186)*.

ثم تحرك البرلمان أخيرا سنة 1819م وأجاز قانون امتاز بأنه أول القوانين المسماة (قوانين المصانع) لتنظيم عمل الأطفال بها, فإنه لم يفعل أكثر من تحديد ساعات عمل الأطفال باثنتي عشرة ساعة ونصف الساعة, وحضر تشغيل من يقل عمرهم عن تسع سنوات في مصانع معينة, ولكن هذا القانون المتواضع كان حبرا على ورق لقلة عدد المفتشين الذين يشرفون على تنفيذ بنوده *(النواري,* https://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=12574).

لكن جهود مطالبي انصاف العمال لم تتوقف وزادت من نشاطها، وبمرور الزمن نالت مبتغاها بعد أن أصدر البرلمان تشريعات تنظم علاقة العمال مع اربابهم وحددت الكثير من الامور لصالح العمال.

ز. قوانين اصلاح التعليم:

ترجع البدايات الأولى للتعليم في إنجلترا إلى العصور الوسطى، كما تشير الوثائق التاريخية الرسمية هناك، وبدأ رسمياً . على وفق هذه الوثائق عام 597م بكاتدرائية كانتربري التي أنشأها القديس أوغسطين، وفي ذلك العصر تولت الكنيسة مهمة تمويل التعليم الرسمي، واستمرت في مهماتها التمويلية هذه لمدة عشرة قرون تقريباً . ويقول مؤرخو التعليم في إنجلترا إن المنصرين أقاموا . آنذاك . نوعين من المدارس هما: المدارس الثانوية العلمية، ومدارس الغناء، واقتصر الالتحاق بهما على الذكور دون الإناث. وركز التعليم في النوع الأول من هذه المدارس على اللغة اللاتينية، باعتبارها لغة العلم في جميع أنحاء أوروبا وقتئذ، بينما عول النوع الثاني من المدارس على تدريب الذكور . كباراً وصغاراً . على الغناء والأناشيد والترانيم الكنسية، بغرض إعدادهم للمشاركة في مجموعات المنشدين داخل الكنيسة، ومساعدة القساوسة في خدماتهم الدينية. *("نظام التربية والتعليم في المملكة المتحدة":* https://ninetyn1ne.com/article/472).

عمدت بعض المدارس الثانوية العلمية في نهاية القرن السابع، مثل مدرسة مدينة يورك الشهيرة، إلى تدريس مناهج التعليم العام في القرون الوسطى، وبعد ذلك نشط المعلمون المتميزون والبارزون، فغادروا إلى إنشاء مدارس جديدة في مدينتي (أوكسفورد) و(كمبردج) في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. وشكلت هاتان المدرستان نواتين للجامعتين الشهيرتين الوحيدتين في إنجلترا طوال ستة قرون تقريباً، إلى أن ظهرت بجانبهما جامعتا درم ولندن في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وكان تأسيس الجامعات دافعاً وحافزاً قوياً للمدارس الثانوية العلمية لتعد وتهيئ طلابها للالتحاق بالجامعات. وشهدت هذه البدايات المبكرة للتعليم في العصور الوسطى إحجاماً وعزوفاً من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا عن الدراسة والتعليم في هذه المدارس، وأقبل عليها بعض أبناء النبلاء والطبقة العليا. إلا أن الاهتمام الحقيقي بالتعليم في بريطانيا يرجع إلى القرن الحادي عشر، اذ أُنشئت المدارس في الكنائس والأديرة لتعليم القساوسة، وظل التعليم محصوراً بمدارس الأديرة والكنائس حتى عصر النهضة، فقد ظهرت فكرة " التبرعات الخيرية " التي ينفق منها على إنشاء مدارس خاصة، تخضع للرقابة المدنية بدلاً من رقابة الكنيسة، ولقد أنشئت مدرسة خاصة عام 1382م، وكان يغلب على طابعها النزعة الدينية. وفي القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر ازداد انتشار المدارس الخيرية، وخلال القرن الثامن عشر كان التعليم الأولي تقوم به المدارس الدينية والخاصة والخيرية، وكان من أهم أنواع المدارس في تلك الفترة، (مدارس الأحد) التي دعا لها روبرت رايكز (Robert Raikes) (1735– 1811)[10]، إذ كانت تعلم الأطفال طيلة أيام الأسبوع، ومدارس العرفاء التي كانت تعلم الأطفال على نطاق جماهيري، ومدارس الأطفال التي كانت تقدم نوعاً من الحضانة للأطفال*("نظام التربية و التعليم في المملكة المتحدة")*.

استمر نظام التعليم سائراً على هذه الحالة من دون تلقي أية مساعدة حكومية حتى عام 1816 إذ ظهرت أول حركة في البرلمان البريطاني تدعو الحكومة الى الاهتمام بشؤون التعليم ومعاضدة الحركة العلمية مادياً، حتى آتت هذه المطالبات أكلها حين قامت الحكومة بتقديم منحة مالية للتعليم الاولي حيث منحت مبلغ قدره عشرة الاف جنيه استرليني للجمعيات الاهلية التي انفقت المبلغ لبناء مدارس تتوفر فيها الشروط الصحية، *(الهاشمي, 2007, ص6-7)*، ومع مرور الزمن تطور التعليم نتيجة اهتمام الحكومة والبرلمان به من خلال اصدار تشريعات لتنظيم التعليم في بريطانيا.

الخاتمة:

مثل عهد الملك جورج الثالث مرحلة مهمة في تاريخ بريطانيا الحديث لما له من اثر بارز في تطور الحياة النيابية في بريطانيا، اذ شهد عهده الكثير من المستجدات على واقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ساهمت في تطور البرلمان البريطاني، فقد ظهرت الكثير من المطالبات لنيل الحقوق على اثر انعكاس سياسة الملك من جهة والبرلمان من جهة اخرى منها ما هو في الشأن الخارجي كالثورة الامريكية والثورة الفرنسية, التي شكلت ضغطاً على سير عمل الحكومات في ادارة البلاد مما دعا بالمجتمع الاصرار على اصلاح برلماني من شانه تحسين اوضاع المجتمع البريطاني. اما على الصعيد الداخلي فقد مثل الحقوق الدينية والاوضاع الاقتصادية لطبقات كبيرة في المجتمع عامل فاعل في تشريع الكثير من القوانين التي من حاولت ايجاد سبل من شأنها اصلاح اوضاع تلك الطبقات التي طالبت بها بطرق مختلفة منها ثورية واخرى سلمية في قبة البرلمان.

إن القراءة المتأنية لمرحلة حكم الملك جورج الثالث ونزاع البرلمان معه لأجل اصدار التشريعات التي تنظم العلاقة بين المجتمع والحكومة مرت بمرحلة ولادة عسيرة كون ان البرلمان وقف في الضد من إقرار بعض التشريعات التي تخدم المجتمع مثل الغاء الرق الذي ناضل المفكرون لإجبار البرلمان لإصدار تشريع يمنع التجارة بالإنسان الا ان البرلمان وقف في الضد من هذه المطالبات لكن الضغط الجماهيري وانتصار أصحاب الفكر الانساني نجحوا في حمل البرلمان على إقرار القانون الذي حرم المتاجرة بالإنسان, وهذا مثلاً للكثير من القوانين التي كان غالبيتها بدء العمل على اصدارها منذ حكم جورج الثالث.

الملحق رقم (1)

الحكومات التي توالت في عهد جورج الثالث (1760-1820)[11]

ت	وزير الخزانة الأول (رئيس الحكومة)	سنوات الحكم	الحزب
1	دوق نيو كاسل (توماس بلهام –هوليس) (الثانية)	1762-1757	الويك
2	جون ستيوارت (إيرل بيوت)	1763-1762	=
3	جورج جرينفيل	1765-1763	=
4	شارل واطسون ونتورث (الاولى)	1766-1765	=
5	وليام بت الكبير (إيرل تشاثام)	1767-1766	=
6	دوق كرافتون	1770-1767	=
7	اللورد نورث (فردريك نورث)	1782-1770	=
8	شارل واطسون ونتورث (الثانية)	1782	=
9	إيرل شلبورن	1783-1782	=
10	دوق بورتلاند (الاولى)	1783	=
11	وليام بت الأصغر (الاولى)	1801-1783	=
12	هنري أدينكتون	1804-1801	=
13	وليام بت الأصغر (الثانية)	1806-1804	=
14	وليام وندهام جرينفيل	1807-1806	=
15	دوق بورتلاند (الثانية)	1809-1807	=
16	سبنسر برسيفال	1812-1809	=
17	إيرل ليفربول (روبرت جنكنسون)	1827-1812	=

الهوامش التعريفية:

(1) عانى جورج الثالث في آخر حياته من اضطراب نفسي متكرر، أصبح مزمناً في نهاية المطاف. فتحيّر الأطباء حينها في حالته، واقترح البعض أنه يعاني من مرض في الدم يُدعى بورفيريا، ثم تعرّض لانتكاسة صحية أخيرة منذ سنة 1810، ليصبح ابنه الأكبر وصياً عليه، وهو الذي خلفه بعد وفاته، باسم جورج الرابع. وقد ثبت ان ذلك كان بفعل فاعل عن طريق دس الزرنيخ له في الدواء بغية التخلص منه. يراجع: طالب الوائلي، 2011، ص106–107.

(2) حرب السنوات السبع (1756–1763): صراع كبير هو الأخير قبل الثورة الفرنسية، اشتركت فيه جميع القوى الكبرى في أوروبا، اذ انحازت فرنسا، النمسا، ساكسونيا، السويد، وروسيا ضد بروسيا، هانوفر وبريطانيا العظمى. إذ نشبت الحرب جراء محاولة هابسبورغ النمساوية استعادة الإقليم الغني سياسيا، الذي كان قد سلبته بروسيا منها، خلال حرب الخلافة النمساوية (1740–1748). يراجع:
http://www.britannica.com/event/Seven-Years-War

(3) جون ستيوارت: يعرف أيضاً بلقب إيرل بيوت: سياسي بريطاني، تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا من (26 مايو 1762 إلى 8 أبريل 1763). في عهده انتهت حرب السنوات السبع بتوقيع اتفاقية باريس عام 1763، كان أحد النبلاء الاسكتلنديين. وهو أول رئيس وزراء من اسكتلندا بعد الاتحاد عام 1707. يراجع:
Francis Russell, *John, 3rd Earl of Bute, patron & collector*. London, Merrion Press, 2004, pp. 5–6.

(4) جورج غرينفيل: سياسي إنجليزي فرض ضرائب على المستعمرات الأميركية، التي بدأها بقانون السكر في عام 1764, وقانون الطوابع لسنة 1765، بالتي انتجت سلسلة أحداث أدت إلى الثورة الأمريكية. دخل البرلمان في 1741، وكان احد من اعلنوا معارضتهم إلى السير روبرت والبول الذي تولى السلطة 1721–1742.وكانت وزارة غرينفيل في (1763–1765) مرتبكة إلى حد كبير بسبب افتقاره للبراعة والبلاغة، وتصميمه على السيطرة. جعلت علاقته مع الملك غير جيدة مما جعل جورج الثالث دائم التشاور مع بوت. وبصرف النظر عن الضرائب الأميركية، وشملت الحوادث البارزة الأخرى خلال إدارة غرينفيل محاكمة جون ويلكس لتهمة التحريض على الفتنة.
John Coffey, Providence and the Abolition of the Slave Trade, 1758–1807, *London, English Historical Review*, 2012, PP. 844–881.
Phillip Lawson, *George Grenville. A political life*, London, Oxford University Press, 1984;
https://www.britannica.com/biography/George-Grenville

(5) تشارلس جيمس فوكس: سياسي انكليزي وخطيب من حزب (الويك) تولى وزارة البحرية عام (1770)، ولكنة اقيل منها عام 1774 لخلافه مع رئيس الوزارة والملك، فأنضم للمعارضة، وكان صديقا لولي العهد (الملك جورج الرابع فيما بعد)، هاجم السياسة البريطانية في حرب الاستقلال الامريكية، وتولى الخارجية لفترات قصيرة (1782،1783،1806)، وعارض (وليم بت) فحض على عدم تدخل بريطانيا في الثورة الفرنسية، وطالب بالغاء تجارة الرقيق ومنح الحرية السياسية للكاثوليك، وغيرهم من الاقليات الدينية التي لا تتبع الكنيسة الرسمية.
https://en.wikipedia.org/wiki/Charles_James_Fox

([6]) تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا من 14 تشرين الثاني 1768–28 كانون الثاني 1770، وهو سليل شارل الثاني ملك انكلترا واسكتلندا من طريق غير شرعي.
https://www.britannica.com/biography/Augustus-Henry-Fitzroy-3rd-duke-of-Grafton

(7) ادموند بيرك: رجل دولة وخطيب برلماني ومفكر سياسي بريطاني، لعب دورا بارزا في المسائل السياسية حوالي (30) سنة بعد عام 1765. كان ايرلنديا، ولد في دبلن في 12كانون الثاني 1729، كان والده محاميا بروتستانتيا وامه كاثوليكية. وفي عام 1765 عين سكرتيرا للمركيز (روكنغهام) زعيم احدى الجماعات من حزب الويك في البرلمان، وهكذا دخل الى مجلس العموم، وبقي بيرك سكرتيرا للمركيز (روكنغهام) حتى وفاة الاخير عام 1782. وفي عام 1784 انتخب عضوا في البرلمان عن (برستول). بعد اندلاع الثورة الفرنسية في عام 1789 اعلن بيرك عدائه لها، وقد اصدر كتابه: انعكاسات على الثورة في فرنسا (Reflections on the Revolution) عام 1790، وعارض الثورة الفرنسية حتى وفاته.
http://www.let.rug.nl/usa/biographies/edmund-burke

(8) ويليام ويلبرفورس: هو مناضل وسياسي بريطاني كان من أهم قضاياه إلغاء تجارة الرق في الإمبراطورية البريطانية كافة مما عرضه لمخاطر كثيرة خاصة أن غالب المسؤولين عن هذه التجارة من المتنفذين والداعمين المباشرين للملك, وظل يكافح للحصول على القانون مدة عشرين عام من 1787م إلى أن صدر القانون الذي يلغي تجارة الرقيق نهائياً في سنة 1807م وبعد نشاط قضاه في نصرة القضايا الإنسانية الرئيسية الأخلاق والتعليم والدين توفي بعد ثلاثة أيام من صدور القرار النهائي لإلغاء العبودية من غالب المناطق التابعة للأمبراطورية البريطانية والذي حرر العبيد نهائياً. كانت أهم أهداف ويلبرفورس تحسين الأخلاق والتعليم والدين مما جعله عرضة لكثير من الانتقادات لكنه واصل كفاحه رغم ما يعانيه منذ شبابه من إلتهاب القولون التقرحي. توفي ودفن في كنيسة وستمنستر قرب صديقه رئيس الوزراء السابق وليام بيت الذي توفي في 1806م أي قبل

سنة من إصدار قانون إلغاء تجارة الرقيق وكان أهم الداعمين له هو وصديقه توماس كلاركسون. ولا ننسى هنا زوجته بابرا آن ويلبرفورس والتي كانت الأساس في عودته للعمل السياسي بعد أن زاد عليه المرض وهزم أكثر من مرة في مجلس العموم.

John Coffey, Providence and the Abolition of the Slave Trade, 1758–1807, *London, English Historical Review*, 2012, PP. 844–881.

(9) معركة فرضها نابليون على الحلفاء بعد فراره من منفاه في جزيرة إلبا، وأضطر أعضاء مؤتمر فيينا إنهاء المؤتمر والتفرغ لحرب نابليون الذي اعتبروه مجرما. فوصلت إلى بلجيكا مباشرة جيوش بريطانيا وبروسيا، ومن الطرف الآخر جيوش فرنسا على أن تتوافد إلى جهة الراين جيوش بقية الحلفاء. وكان في الجانب الأول القائد دوق ويلينغتون الإنكليزي والمارشال (بلوخر) الألماني، وبالطرف الثاني (نابليون). وكانت جنود الأول 600 والثاني 83417 ومع نابليون 106000، وكان النصر فيها الحلفاء وفي هذه المعركة حسم امر نهائياً. يراجع للمزيد:

Alessandro Barbero, *The Battle. A New History of Waterloo*, USA, Atlantic Books, 2013.

(10) صحفي بريطاني،، ورائد حركة مدارس الاحد. بدأ عمله الخيري نتيجة عمله في صحيفة (غلوستر)، ناضل من اجل القضايا الإنسانية وإصلاح السجون والرعاية الصحية في المستشفيات. مشيرا الى ان استخدام الاطفال غير خاضعة للرقابة مما ينتهك حقوقهم، وتشارك في عام 1780 عددا من النساء لتعليم القراءة والتعليم المسيحي الكنيسة يوم الأحد. كانت تجربة ناجحة جدا لدرجة أنه يمكن أن يسجل في صحيفة غلوستر (3 نوفمبر 1783) أن حركة مدارس الأحد ينتشر بسرعة إلى جميع أنحاء البلاد. وفي 1785 تم تشكيل جمعية مدرسة الأحد. وكان الاتحاد مدرسة الاحد (1803) نتيجة مباشرة لعمل رايكز.

MLA Style: "Raikes, Robert". Encyclopaedia Britannica Ultimate Reference Suite. Chicago: Encyclopædia Britannica, 2010.

(11) محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث، القاهرة، 1999، ص272–275.

قائمة المصادر

أولا. المصادر الاجنبية:

1. Alessandro Barbero, *The Battle. A New History of Waterloo*, USA, Atlantic Books, 2013.
2. Charles Duke Yonge, :M.A., The Constitutional history of England. from 1760 to 1860, New York, 1882.
3. Charles Tilly and R.A. Schweitzer, Britain's everyday conflicts in an age of inequality, Michigan, 1981.
4. Christopher Hibbert, George III. A Personal History, London: Penguin Books, 1999.
5. Francis Russell, *John, 3rd Earl of Bute, patron & collector*. London, Merrion Press, 2004.
6. George Trevelyanm, George the Third and Charles Fox. The Concluding Part of the American Revolution. New York: Longmans, Green, 1912.
7. John Coffey, Providence and the Abolition of the Slave Trade, 1758–1807, *London, English Historical Review*, 2012.
8. John Brooke, King George, London: Constable, 1972.
9. Maggs Bros. Ltd., The Abolition of the English Slave Trade, Maggs Bros Ltd, 2009.
10. Marc Baer, George III (1738–1820) A Publication of Virginia Foundation for the Humanities Virginia.
على الموقع:
http://www.encyclopediavirginia.org/ george_ iii _ 1738-1820
11. MLA Style: "Raikes, Robert". Encyclopaedia Britannica Ultimate Reference Suite. Chicago: Encyclopædia Britannica, 2010.
12. MLA Style: "Union, Act of.". Encyclopaedia Britannica Ultimate Reference Suite. Chicago: Encyclopædia Britannica, 2010.
13. Norman Wilding and Philip Laundy, An Encyclopedia of Parliament, London, 1961.
14. Peter D. G. Thomas, George III King and politicians 1760–1770, Manchester University Press, Manchester and New York, 2002.
15. Phillip Lawson, *George Grenville. A political life*, London, Oxford University Press, 1984.
16. Stanley Ayling, George the Third. London: Collins. 1972.
17. Steven J. Watson, The Reign of George III, London: Oxford University Press, 1960.
18. The Age of George III, The Decade of Ministerial Instability 1760–1770).
الكتاب موجود على الموقع:
http://www.historyhome.co.uk/c-eight/constitu/min-inst.htm

ثانيا. مواقع الانترنت:

1. http://www.britannica.com/event/Seven-Years-War
2. https://www.britannica.com/biography/Augustus-Henry-Fitzroy-3rd-duke-of-Grafton
3. http://www.britannica.com/biography/George-Grenville
4. https://en.wikipedia.org/wiki/Charles_James_Fox
5. http://www.let.rug.nl/usa/biographies/edmund-burke
6. https://en.wikipedia.org/wiki/Slave_Trade_Act_1807
7. http://www.marefa.org/index.php

ثالثا. المصادر العربية:

1. اروى خالد علي مصطفى, وليم بت والسياسة البريطانية 1783 – 1806, اطروحة دكتوراه, كلية التربية، الجامعة المستنصرية, 2007.
2. ربيع حيدر طاهر الموسوي, تطور البرلمان البريطاني1911–1949, اطروحة دكتوراه, كلية الآداب، جامعة بغداد, 2007.
3. عبد الوهاب النواري, التطور الدستوري في انجلترا/ بريطانيا 1215–1914, (بحث)، على موقع (أهل القرآن) الإلكتروني:
https://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=12574
4. عدي محسن غافل الهاشمي, الإصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفكتوري (1837–1901)، اطروحة دكتوراه, كلية التربية, الجامعة المستنصرية، 2006.
5. علي اياد ياسين الهاشمي, نظام التعليم في بريطانيا 1780–1909 المدارس الأولية نموذجاً, بحث منشور في آداب الرافدين، العدد 48, 2007.

6. محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث، القاهرة، 1999.
7. نظام التربية والتعليم في المملكة المتحدة (بحث) منشور على الموقع الالكتروني:
https://ninetyn1ne.com/article/472
8. هربرت فشر، أصول التاريخ الاوربي الحديث، ترجمة: زينب عصمت راشد وآخرون، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1970.